دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي

دراسة في التجربة الإماراتية والمغربية

الباحث مبارك محمد المنصوري
طالب باحث بسلك الدكتوراه
دولة الامارات العربية المتحدة
بجامعة محمد الخامس، الرباط
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي
تحت إشراف الدكتور محمد شملال
أستاذة التعليم العالي
المغرب

مقدمة:

يلعب البنك المركزي في كل من الإمارات والمغرب دوراً حيوياً في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال إدارة السياسة النقدية والرقابة على القطاع المصرفي. في الإمارات، يسعى البنك المركزي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، دعم النمو الاقتصادي، وضمان استقرار الدرهم، وذلك من خلال أدوات مثل تحديد أسعار الفائدة وإدارة السيولة. خلال الأزمات، كما في جائحة كوفيد-19، اتخذ البنك إجراءات لدعم الشركات وتخفيف الضغوط المالية عبر ضخ السيولة وخفض أسعار الفائدة.

وفي المغرب، يتولى بنك المغرب المركزي دوراً مشابهاً في تحقيق استقرار الأسعار عبر سياسات نقدية متوازنة وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي. يعمل البنك أيضاً على تعزيز استقرار النظام المصرفي من خلال الرقابة المالية الصارمة وضمان ملاءة البنوك. كما يلعب دوراً في تنسيق السياسات النقدية مع السياسات المالية الحكومية لضمان إدارة فعالة للدين العام وتعزيز النمو الاقتصادي.

في كلا البلدين، يشكل البنك المركزي العمود الفقري لتحقيق التوازن الاقتصادي، من خلال التحكم في التضخم، تعزيز الاستقرار المالي، وضمان مرونة النظام المصرفي لمواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.

الى هنا نصل الى تظهر الإشكالية المراد الإجابة عناه والتي يمكن صياغتها في السؤال الاتي:

ما هو دور البنك المركزي في الإمارات والمغرب في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية أقترح تصميما ثنائيا من مطلبين أتناول فيه ما يلي:

المطلب الأول: دور البنك المركزي الإماراتي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي

المطلب الثاني: دور بنك المغرب المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي

المطلب الأول: دور البنك المركزي الإماراتي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي

يُعد البنك المركزي الإماراتي من أهم المؤسسات الاقتصادية التي تلعب دوراً محورياً في استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو المستدام. من خلال السياسات النقدية التي يضعها وينفذها، يهدف البنك إلى تحقيق استقرار الأسعار، تنظيم السيولة النقدية، وضبط معدلات التضخم، بما يضمن استقرار العملة الوطنية وتعزيز الثقة في النظام المالي. كما يعمل البنك المركزي بالتنسيق مع الحكومة على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وتشمل مسؤولياته إدارة الاحتياطيات الأجنبية، الرقابة على القطاع المصرفي، وضمان استقرار سعر الصرف، مما يسهم بشكل مباشر في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

أولا: الإطار النظري لدور البنك المركزي الإماراتي

1. مفهوم التوازن الاقتصادي

- تعريف التوازن الاقتصادي

يمكن تعريف التوازن الاقتصادي بأنه الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة استقرار تام، حيث تتساوى القوى المؤثرة فيه من حيث العرض والطلب، بحيث لا يوجد فائض أو عجز في الإنتاج أو الاستهلاك. يتحقق التوازن عندما يتمكن الاقتصاد من التكيف مع التغيرات دون حدوث اختلالات كبيرة تؤثر على الإنتاج، الأسعار، أو معدلات التوظيف. يُعتبر التوازن الاقتصادي أساسيًا لضمان استمرارية النمو والتنمية المستدامة في أي اقتصاد.[1]

- علاقة التوازن الاقتصادي بالاستقلال المالي

الاستقلال المالي هو قدرة الدولة على تمويل نفقاتها والتزاماتها من مواردها الذاتية، دون الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي أو المساعدات. يرتبط التوازن الاقتصادي بشكل وثيق بالاستقلال المالي، حيث إن الحفاظ على التوازن يتطلب سياسات مالية واقتصادية متوازنة تقلل من الحاجة إلى الدين الخارجي أو التبعية المالية. عندما تحقق الدولة الاستقلال المالي، تصبح قادرة على التحكم في مواردها المالية، ما يُمكّنها من توجيه هذه الموارد بشكل أكثر كفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

يعزز الاستقلال المالي أيضًا من قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية الخارجية، مثل التغيرات في أسعار السلع العالمية أو التقلبات في الأسواق المالية. وهذا يعزز التوازن الاقتصادي لأن الدولة تكون قادرة على تمويل العجز أو الإنفاق الاستثماري دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي المفرط، والذي قد يؤثر سلبًا على استقرار الاقتصاد.

2- السياسات النقدية للبنك المركزي الإماراتي:

تلعب السياسة النقدية دورًا محوريًا في الحفاظ على التوازن الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. يضطلع البنك المركزي الإماراتي بمسؤولية تطبيق هذه السياسات بهدف تحقيق استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي. تعتمد السياسة النقدية في الإمارات على التحكم في السيولة النقدية وأسعار الفائدة، مما يساعد في تنظيم التضخم وضمان استقرار العملة.

- أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الإماراتي

من أبرز أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الإماراتي:

- ✓ أسعار الفائدة: البنك المركزي يتحكم في أسعار الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة، وهي أداة مهمة لضبط مستوى السيولة في الاقتصاد. عندما ترتفع أسعار الفائدة، تتراجع معدلات الاقتراض، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتقليل التضخم. وعندما تنخفض، يُحفّز الاقتراض وزيادة الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

- ✓ إدارة احتياطيات النقد الأجنبي: يُعتبر الحفاظ على مستوى جيد من الاحتياطيات الأجنبية ضروريًا لتحقيق استقرار سعر الصرف، وبالتالي استقرار التوازن الاقتصادي. يساعد هذا على حماية الاقتصاد من التقلبات الكبيرة في أسعار العملات الأجنبية.

- ✓ التحكم في التضخم: الحفاظ على معدلات تضخم معتدلة يعد أمرًا جوهريًا للحفاظ على استقرار الاقتصاد. يقوم البنك المركزي بتطبيق سياسات للحد من التضخم المفرط الذي قد يؤثر سلبًا على القوة الشرائية للمواطنين والقدرة التنافسية للاقتصاد[3].

- السياسات المالية ودورها في استقرار الاقتصاد:

إلى جانب السياسة النقدية، تلعب السياسة المالية دورًا مهمًا في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في الإنفاق العام والإيرادات الحكومية (الضرائب). في الإمارات العربية المتحدة، تتخذ الحكومة سياسات مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. ومن أبرز هذه السياسات:

- ✓ الإنفاق الحكومي: تحافظ الحكومة الإماراتية على سياسة إنفاقية مرنة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في البنية التحتية، التعليم، والرعاية الصحية. وهذا يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحفيز الطلب الداخلي، مما يعزز التوازن الاقتصادي[4].

- ✓ تحصيل الإيرادات: تعتمد الإمارات على مصادر متنوعة للإيرادات، أهمها قطاع النفط والغاز، إلى جانب الإيرادات غير النفطية مثل السياحة والخدمات المالية. التنويع في مصادر الإيرادات يساعد على تقليل الاعتماد على مصدر واحد، مما يُعزز التوازن المالي والاقتصادي للدولة.

- ✓ السيطرة على العجز المالي: في الأوقات التي تشهد فيها الدولة عجزًا ماليًا، تستخدم الحكومة سياسات لتقليص هذا العجز، مثل خفض الإنفاق أو زيادة الإيرادات من خلال فرض الضرائب أو تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية. هذا النهج يساعد في الحفاظ على التوازن الاقتصادي على المدى الطويل.

- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي: تعتمد الإمارات على جذب الاستثمارات من خلال توفير بيئة قانونية ومالية مستقرة، إضافة إلى تقديم حوافز للمستثمرين. يساهم ذلك في تعزيز النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية واستقرار التوازن الاقتصادي[5].

- التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية

لتحقيق التوازن الاقتصادي المستدام، يتطلب الأمر تكاملاً بين السياسات النقدية والمالية. في الإمارات، يتم هذا التكامل بشكل جيد حيث يعمل البنك المركزي والحكومة معًا لضمان استقرار الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، إذا شهد الاقتصاد حالة من الركود، يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة، في حين تزيد الحكومة من الإنفاق لتحفيز النمو. في المقابل، إذا كان هناك تضخم مرتفع، يقوم البنك المركزي برفع أسعار الفائدة وتقلل الحكومة من الإنفاق لضبط الطلب.

- دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الاستقرار

بفضل هذه السياسات، نجحت الإمارات في تحقيق استقرار اقتصادي نسبي حتى في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. يُعزز التوازن الاقتصادي من قدرة الدولة على الاستجابة للتقلبات الاقتصادية العالمية والحفاظ على استقرار العملة والنمو الاقتصادي. تعتبر هذه السياسات أساسًا لضمان استدامة النمو وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

تحقيق التوازن الاقتصادي هو الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، سواء كانت نقدية أو مالية.[6] في الإمارات، يلعب البنك المركزي دورًا رئيسيًا في ضبط السياسات النقدية، بينما تقوم الحكومة بتنفيذ السياسات المالية التي تهدف إلى تحقيق استقرار ونمو اقتصادي مستدام. يُعزز التوازن الاقتصادي من استقلال الدولة المالي ويُمكّنها من مواجهة التحديات الاقتصادية بنجاح.

ثانيا: تحليل الأداء الفعلي للبنك المركزي الإماراتي في تحقيق الاستقرار المالي

يعتبر البنك المركزي الإماراتي جهة محورية في توجيه السياسة النقدية وضمان استقرار النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد واجه البنك تحديات كبيرة خلال الأزمات الاقتصادية العالمية، أبرزها الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020. في كلا الحدثين، لعب البنك المركزي دورًا حيويًا في حماية الاقتصاد الإماراتي من تداعيات هذه الأزمات، مع التركيز على استقرار القطاع المالي، تنظيم الأسواق، والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

1- دور البنك المركزي الإماراتي خلال الأزمات الاقتصادية:

أ- . دور البنك المركزي خلال الأزمة المالية العالمية 2008

عندما بدأت الأزمة المالية في عام 2008، كانت دولة الإمارات معرضة لضغوط اقتصادية هائلة نتيجة للتراجع الحاد في الأسواق المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، تمكن البنك المركزي الإماراتي من التصرف بسرعة وفعالية لمواجهة هذه التحديات.

- السياسات النقدية والإجراءات العاجلة: نوضح ذلك في الاتي:

✓ ضخ السيولة في السوق: في ذروة الأزمة، كان الوصول إلى السيولة أحد أكبر التحديات التي تواجه البنوك الإماراتية. قام البنك المركزي بضخ مليارات الدراهم في النظام المصرفي لضمان توفر السيولة ومنع الانهيار.

✓ خفض أسعار الفائدة: لجأ البنك المركزي إلى خفض أسعار الفائدة من أجل تحفيز الإقراض وتعزيز النشاط الاقتصادي. كان الهدف من هذه الخطوة هو تشجيع الاستثمار وتقليل تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد على حد سواء.

✓ تقديم الدعم المالي للبنوك: لضمان استقرار القطاع المصرفي، قدم البنك المركزي تسهيلات ائتمانية وضمانات للقروض بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك ومؤسسات الإقراض، خاصة تلك التي تأثرت بالأزمة بشكل كبير[7].

- **تعزيز الثقة في النظام المصرفي**

في محاولة لاستعادة الثقة في النظام المالي، عمل البنك المركزي الإماراتي على توفير الضمانات للبنوك وإعادة بناء الثقة بين المقرضين والمقترضين. وكان هناك تركيز كبير على إعادة هيكلة الديون المتعثرة وتقديم برامج تمويل مرنة للشركات المتضررة، خاصة في القطاعات الحيوية مثل العقارات والبناء.

ب- دور البنك المركزي خلال جائحة كوفيد-19

بينما كانت الإمارات تتعافى من تداعيات الأزمة المالية العالمية، واجه الاقتصاد العالمي صدمة جديدة في عام 2020 بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. مرة أخرى، وجد البنك المركزي الإماراتي نفسه أمام تحديات غير مسبوقة تتطلب استجابة فورية ومبتكرة.

- الإجراءات الاقتصادية العاجلة: نبرز ذلك في ثلاث أمور أساسية:

✓ خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة: في مارس 2020، أطلق البنك المركزي الإماراتي خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، والتي تضمنت حزمة من السياسات لدعم السيولة وتخفيف الأعباء المالية على البنوك والشركات. بلغت قيمة هذه الحزمة حوالي 100 مليار درهم، وتم تخصيصها لتوفير التمويل السريع ودعم الشركات المتعثرة.

✓ تأجيل سداد القروض: لتخفيف الضغوط على الشركات والأفراد المتأثرين بالجائحة، أصدر البنك المركزي توجيهات بتأجيل سداد القروض لمدة محددة، ما ساعد العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة على تجنب الإفلاس[8].

✓ دعم البنوك لتعزيز الإقراض: من خلال تقديم تمويل ميسر وضمانات للقروض، حفز البنك المركزي البنوك على تقديم المزيد من القروض للأفراد والشركات بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث أزمة سيولة في الأسواق المالية.

- السيطرة على التضخم واستقرار الأسعار

في ظل تداعيات الجائحة، شهدت العديد من الاقتصادات العالمية معدلات تضخم مرتفعة نتيجة لانخفاض الطلب على السلع والخدمات. عمل البنك المركزي الإماراتي على إدارة السيولة بشكل متوازن للحفاظ على استقرار الأسعار والحد من التضخم. ورغم الظروف الصعبة، نجح البنك في تحقيق استقرار نقدي نسبي مع تجنب ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع الأساسية[9].

2- التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي:

يلعب البنك المركزي الإماراتي دوراً رئيسياً في تنظيم ورقابة القطاع المصرفي لضمان الاستقرار المالي. ويشمل هذا الدور وضع اللوائح التي تضمن التشغيل السليم للبنوك، مراقبة المخاطر، وتنفيذ سياسات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ،ونوضح ذلك في الاتي:.

- الرقابة على البنوك

البنك المركزي الإماراتي يراقب باستمرار صحة البنوك العاملة في الدولة، من خلال فحص ملاءتها المالية، مستويات السيولة، وإدارة المخاطر. كما يفرض قيوداً على نسب القروض إلى الودائع ويحدد مستويات رأس المال الدنيا التي يجب أن تحتفظ بها البنوك كاحتياطي لحماية الاقتصاد من المخاطر المالية الكبيرة[10].

- مكافحة غسيل الأموال

إحدى أهم مهام البنك المركزي هي مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث يشرف على تنفيذ القوانين الدولية والوطنية المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ويطلب من البنوك والمؤسسات المالية الالتزام الصارم بالإجراءات المعمول بها.

- تعزيز الشفافية والامتثال

في إطار التنظيم، يقوم البنك المركزي بتعزيز متطلبات الشفافية والامتثال للبنوك، ما يضمن تقديم تقارير مالية دقيقة وتحقيق أفضل معايير الحوكمة المالية. كما يتم تحفيز البنوك على تبني أحدث التقنيات في التحول الرقمي لتعزيز خدماتها وزيادة الكفاءة[11].

3- الإنجازات والتحديات:

- **الإنجازات: تبرز هذه الإنجازات في النقط الاتية:**

✓ استقرار النظام المالي: بفضل سياساته الحذرة واستجابته السريعة للأزمات، تمكن البنك المركزي الإماراتي من حماية النظام المالي للدولة من الانهيار خلال الأزمات الكبرى.

✓ تعزيز سمعة القطاع المصرفي الإماراتي: استطاع البنك تعزيز سمعة الإمارات كمركز مالي عالمي من خلال تقديم أنظمة رقابية صارمة وشفافة، مما جذب العديد من المستثمرين الأجانب إلى القطاع المالي الإماراتي.

✓ إدارة الاحتياطيات الأجنبية: حافظ البنك المركزي على مستوى جيد من الاحتياطيات الأجنبية التي ساعدت في تعزيز استقرار العملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهو عامل حاسم في استقرار الاقتصاد الوطني[12].

- **التحديات: تتجلى هذه التحديات في الاتي:**

✓ التقلبات الاقتصادية العالمية: على الرغم من النجاح في إدارة الأزمات السابقة، يواجه البنك المركزي تحديات مستمرة في التعامل مع التقلبات الاقتصادية العالمية، خاصة تلك المرتبطة بأسعار النفط أو التغيرات في الأسواق المالية العالمية.

✓ التطورات التكنولوجية: التحول الرقمي السريع في القطاع المصرفي يتطلب من البنك المركزي مواكبة أحدث الابتكارات التكنولوجية وضمان حماية النظام المالي من التهديدات السيبرانية.

✓ الديون المتزايدة: مع زيادة حجم القروض والديون، قد تواجه البنوك الإماراتية تحديات في الحفاظ على مستويات ملاءة مالية كافية، مما قد يزيد من المخاطر المالية على المدى الطويل[13].

لعب البنك المركزي الإماراتي دوراً حاسماً في دعم الاقتصاد الوطني خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19. من خلال سياسات نقدية مدروسة وتنظيم صارم للقطاع المصرفي، نجح البنك في تعزيز استقرار الاقتصاد الإماراتي. ومع ذلك، تظل التحديات قائمة في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، مما يتطلب استمرار المرونة والابتكار في سياساته لضمان النمو والاستقرار المستدامين.

المطلب الثاني: دور بنك المغرب المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي

لقد نجح بنك المغرب المركزي في ترسيخ دوره كدعامة أساسية للاقتصاد المغربي من خلال إدارة فعالة للسياسات النقدية والتنسيق المتواصل مع الحكومة في مجال السياسات المالية. يظل التحدي الأكبر للبنك هو مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة مع الحفاظ على استقرار الأسعار.

أولا: الإطار النظري لدور بنك المغرب المركزي

يلعب بنك المغرب المركزي دورًا حيويًا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني وتنظيم السياسة النقدية في المغرب. تأسس البنك بهدف تحقيق التوازن النقدي والمالي في البلاد، وهو اليوم يمثل العمود الفقري للسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي المستدام.

1- تاريخ ودور بنك المغرب المركزي:

أ-. تاريخ بنك المغرب المركزي

- **تأسيس بنك المغرب**

تأسس بنك المغرب المركزي في 30 يونيو 1959، بعد حصول المغرب على استقلاله. كان الهدف من إنشاء البنك هو تحقيق السيادة النقدية وإدارة العملة الوطنية. قبل ذلك، كانت العملة المغربية مربوطة بالفرنك الفرنسي تحت الاستعمار الفرنسي. تأسيس البنك المركزي شكّل خطوة محورية في تطوير النظام النقدي المغربي وإدارة الاقتصاد الوطني بشكل مستقل[14].

- **مراحل تطور بنك المغرب**

✓ مرحلة ما بعد الاستقلال: في السنوات الأولى بعد الاستقلال، ركّز بنك المغرب على تثبيت استقرار الدرهم المغربي، الذي أُصدر كعملة وطنية جديدة في عام 1959، وإدارة الاحتياطيات النقدية وضمان توازن المدفوعات.

✓ التحرير الاقتصادي في الثمانينيات: مع بداية الثمانينيات، دخل المغرب في مرحلة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت تحرير التجارة والقطاع المالي. في هذه المرحلة، تم تعزيز دور بنك المغرب في تنظيم السوق المالي وإدارة الدين العام.

✓ مرحلة الاستقلال النقدي وتعزيز الاستقرار: خلال العقدين الأخيرين، تحوّل بنك المغرب إلى مؤسسة مستقلة أكثر تطورًا، حيث تم منحه صلاحيات واسعة في وضع السياسات النقدية بعيدًا عن تدخلات الحكومة المباشرة. هذا الاستقلال ساعد على تحسين الثقة في الاقتصاد المغربي وعلى جذب الاستثمارات الخارجية.[15]

ب- . دور بنك المغرب المركزي: ويتجلى ذلك في النقط الاتية:

- **الحفاظ على استقرار الأسعار**

أحد الأدوار الرئيسية لبنك المغرب هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. يتطلب هذا الدور مراقبة مستويات التضخم واتخاذ إجراءات فورية لتعديل السياسات النقدية عند الحاجة. يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات لتحقيق هذا الهدف، مثل تعديل أسعار الفائدة وإدارة عرض النقد.

- **إدارة السياسة النقدية**

بنك المغرب مسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وهي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، دعم الاقتصاد الوطني، وضمان استقرار العملة. يعتمد البنك على أدوات مثل الفائدة الرئيسية، السوق المفتوحة، واحتياطيات النقد الأجنبي للتحكم في السيولة النقدية وضمان استقرار النظام المالي.

- **الرقابة على القطاع المصرفي**

يقوم بنك المغرب بالإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، بهدف التأكد من أن القطاع المصرفي يعمل بشكل سليم ويستوفي معايير الأمان المالية. يشمل هذا الدور مراقبة الملاءة المالية للبنوك، وضع الأنظمة اللازمة لمكافحة غسيل الأموال، وضمان الشفافية في العمليات المصرفية.

- **إدارة الاحتياطيات الأجنبية**

إدارة الاحتياطيات الأجنبية هي جزء أساسي من مهام بنك المغرب. تتمثل أهمية الاحتياطيات في حماية الدرهم المغربي من تقلبات الأسواق المالية العالمية وضمان استقرار سعر الصرف، وهو ما يسهم في تعزيز الثقة في العملة الوطنية[16].

2- السياسات النقدية لبنك المغرب المركزي، ونبرز ذلك في النقط الاتية:

- **تحديد أسعار الفائدة**

من الأدوات الأساسية التي يستخدمها بنك المغرب للتحكم في السياسة النقدية هي أسعار الفائدة. يُعتبر سعر الفائدة الرئيسي مؤشراً أساسياً لتوجيه النشاط الاقتصادي في البلاد. عندما يرتفع التضخم أو تنخفض قيمة الدرهم، يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة لامتصاص السيولة الزائدة في السوق، مما يحد من ارتفاع الأسعار.

- **السياسة النقدية التوسعية والانكماشية**

✓ السياسة النقدية التوسعية: عندما يواجه الاقتصاد ركودًا أو تباطؤًا في النمو، يقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة بهدف تحفيز الطلب وزيادة السيولة. يساعد هذا التحفيز على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز الاستثمار.

✓ السياسة النقدية الانكماشية: على العكس من ذلك، عندما يكون هناك تضخم مرتفع أو زيادة في الأسعار، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية. يتم رفع أسعار الفائدة وتقليل السيولة في السوق للحد من ارتفاع الأسعار[17].

- **إدارة احتياطيات النقد الأجنبي**

يلعب بنك المغرب دورًا مهمًا في إدارة احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي. هذه الاحتياطيات تساعد في حماية الاقتصاد من الأزمات المالية وضمان استقرار الدرهم. يقوم البنك بشراء وبيع العملات الأجنبية للحفاظ على توازن سعر الصرف وتجنب التقلبات الحادة التي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني.

- **التضخم المستهدف**

في إطار استراتيجيته لتحقيق استقرار الأسعار، يتبنى بنك المغرب نهج التضخم المستهدف. يقوم البنك بتحديد نسبة مستهدفة للتضخم، ويعمل على تعديل السياسات النقدية بناءً على هذا الهدف لضمان استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن.

3- التنسيق بين السياسات المالية والنقدية

- **التعاون بين بنك المغرب والحكومة**

يشكل التنسيق بين السياسات النقدية والمالية أحد العناصر الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد الوطني. رغم استقلالية بنك المغرب في إدارة السياسة النقدية، فإن التنسيق مع الحكومة في إطار السياسات المالية ضروري لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية. على سبيل المثال، يجب أن تتماشى سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي مع السياسات النقدية لضمان التحكم في التضخم وتحقيق التوازن في الميزانية.

- **تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي**

التنسيق بين السياسات المالية والنقدية يساعد في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. تقوم الحكومة بتوجيه الإنفاق العام والاستثمارات لتحقيق النمو، بينما يقوم البنك المركزي بضبط السياسة النقدية للتحكم في التضخم وضمان استقرار العملة. هذا التوازن ضروري لتحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل[18].

- **إدارة الدين العام**

بما أن المغرب يعتمد جزئيًا على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في الميزانية، فإن التنسيق بين بنك المغرب والحكومة أمر حيوي لضمان إدارة فعالة للدين العام. يعمل البنك المركزي على ضمان استقرار سعر الصرف، مما يحد من تأثير تقلبات العملات الأجنبية على حجم الدين الوطني.

- **الاستجابة للأزمات الاقتصادية**

في الأوقات التي تتعرض فيها البلاد لأزمات اقتصادية، مثل الأزمات العالمية أو الأزمات المحلية، يتعين على البنك المركزي والحكومة العمل معاً لضمان استجابة متكاملة. خلال الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كوفيد-19، كان التعاون بين بنك المغرب والحكومة ضروريًا لضمان استقرار الاقتصاد ومواجهة التحديات الناتجة عن تلك الأزمات.[19]

ثانيا: تحليل الأداء الفعلي لبنك المغرب المركزي في تحقيق الاستقرار المالي

1- دور بنك المغرب المركزي خلال الأزمات الاقتصادية:

يعد بنك المغرب المركزي من الركائز الأساسية في تحقيق استقرار الاقتصاد المغربي، حيث يتولى إدارة السياسة النقدية والرقابة على القطاع المصرفي، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية. أثبت البنك قدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية المعقدة، مثل أزمة الديون السيادية التي بدأت في عام 2009 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020. في كلا الأزمتين، قام بنك المغرب باتخاذ تدابير متنوعة لضمان استقرار النظام المالي والاقتصاد الوطني. ومع ذلك، يواجه البنك تحديات مستقبلية تتطلب استراتيجيات متطورة للحفاظ على الاستقرار المالي والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية.

أ- دور بنك المغرب خلال أزمة الديون السيادية

- أزمة الديون السيادية وتأثيرها على المغرب

في عام 2009، اندلعت أزمة الديون السيادية في أوروبا، خاصة في منطقة اليورو، نتيجة لارتفاع مستويات الديون العامة في العديد من الدول الأوروبية. تأثرت الأسواق المالية العالمية، بما في ذلك الأسواق المغربية، بالتداعيات الاقتصادية للأزمة، مما أدى إلى تقلبات في الأسعار وتراجع الثقة في الأسواق المالية. على الرغم من أن المغرب لم يكن جزءًا من الأزمة بشكل مباشر، إلا أن التداعيات أثرت على صادراته، التدفقات الاستثمارية، والتحويلات النقدية من المغتربين[20].

- إجراءات بنك المغرب خلال أزمة الديون السيادية ويمكن اجمال ذلك في الاتي:

- ✓ الحفاظ على استقرار الدرهم: في مواجهة التقلبات العالمية، حرص بنك المغرب على حماية الدرهم المغربي من التأثر الكبير بالتقلبات في أسعار العملات الأجنبية. تم استخدام احتياطيات النقد الأجنبي لتحقيق استقرار سعر الصرف وضمان عدم حدوث انهيارات في قيمة العملة الوطنية.

- ✓ تعزيز السيولة في النظام المصرفي: لضمان عدم حدوث أزمة سيولة داخل البلاد، قام بنك المغرب بتوفير سيولة إضافية للبنوك، مما ساعد على استمرار النشاط الاقتصادي ومنع البنوك من مواجهة صعوبات في التمويل.

- ✓ إدارة التضخم: ركّز البنك على مراقبة التضخم والتأكد من عدم حدوث ارتفاعات كبيرة في الأسعار نتيجة للتقلبات الاقتصادية العالمية. تم استخدام أدوات نقدية لضبط مستويات السيولة بما يتناسب مع الحفاظ على استقرار الأسعار[21].

- التنسيق مع الحكومة

خلال أزمة الديون السيادية، عمل بنك المغرب بالتنسيق مع الحكومة لتقديم الدعم الاقتصادي الضروري وتوجيه السياسات المالية والنقدية نحو تحقيق استقرار الاقتصاد المحلي. هذا التعاون ساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي وتجنب تكرار سيناريوهات الأزمات المالية التي شهدتها الدول الأوروبية.

ب- دور بنك المغرب خلال جائحة كوفيد-19

- تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد المغربي

في عام 2020، تسببت جائحة كوفيد-19 في حدوث ركود اقتصادي عالمي. لم يكن المغرب استثناءً، حيث أدت الجائحة إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، وتراجع في السياحة، التي تعد أحد أهم مصادر الدخل للبلاد، بالإضافة إلى انخفاض التحويلات النقدية من المغتربين. كما تأثرت قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة، مما وضع ضغوطًا كبيرة على الاقتصاد الوطني[22].

- استجابة بنك المغرب للأزمة: ويتجلى ذلك فيما يلي:

- ✓ خفض أسعار الفائدة: في بداية الجائحة، قام بنك المغرب بخفض سعر الفائدة الرئيسي من 2.25% إلى 1.5%، وهي خطوة تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة المتاحة في السوق. هذا الخفض في أسعار الفائدة ساعد الشركات والأفراد على الاقتراض بتكلفة أقل ودعم الاقتصاد في مواجهة التراجع الحاد في الطلب.

- ✓ برنامج التمويل الموجه: أطلق بنك المغرب برنامجًا لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالجائحة. هذا البرنامج ساعد على تقليل عدد الشركات التي قد تتعرض للإفلاس نتيجة الجائحة، وبالتالي حافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي.

- ✓ تحفيز القطاع المصرفي: قام بنك المغرب بتوجيه البنوك نحو تقديم قروض ميسرة وتأجيل سداد القروض للأفراد والشركات المتضررة، مما ساعد على تخفيف الضغوط المالية على القطاعات المتأثرة وتجنب حدوث انهيار في القطاع المصرفي[23].

- مراقبة التضخم وضمان استقرار الأسعار

رغم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، حرص بنك المغرب على مراقبة معدلات التضخم بشكل دقيق. تمكن البنك من الحفاظ على استقرار الأسعار إلى حد كبير، حيث كانت مستويات التضخم تحت السيطرة بفضل السياسات النقدية الحكيمة التي اعتمدها. هذه السياسة ساعدت في تجنب ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، مما كان من شأنه أن يزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين.

2- الرقابة على القطاع المصرفي:

- تعزيز الإشراف المالي

يلعب بنك المغرب دورًا محوريًا في الرقابة على القطاع المصرفي لضمان استقراره. يعتمد البنك على أدوات رقابية صارمة تشمل مراجعة الملاءة المالية للبنوك، متابعة التزامها بالمعايير الدولية، والتأكد من تبنيها إجراءات سليمة لإدارة المخاطر. هذا الدور يكتسب أهمية خاصة في فترات الأزمات، حيث يكون القطاع المصرفي معرضًا لضغوط كبيرة.

- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

يشكل ضمان النزاهة المالية جزءًا أساسيًا من دور بنك المغرب في الرقابة على القطاع المصرفي. يعزز البنك تطبيق قوانين صارمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يضمن سلامة النظام المالي ويدعم سمعة المغرب كمركز مالي آمن وموثوق[24].

- تعزيز الشفافية والإفصاح المالي

بنك المغرب يعمل على تعزيز الشفافية في النظام المالي من خلال فرض إجراءات إفصاح صارمة على البنوك والمؤسسات المالية. هذا يعزز من ثقة المستثمرين والمودعين في القطاع المصرفي ويضمن استقرار النظام المالي، حتى في فترات الأزمات.

- التكنولوجيا المالية والابتكار

يشجع بنك المغرب البنوك على تبني التكنولوجيا المالية FinTech وتطوير الأنظمة الرقمية لتحسين الخدمات المصرفية وزيادة الكفاءة. هذا التطور يعزز القدرة التنافسية للنظام المصرفي المغربي ويساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، خاصةً في المناطق النائية.

3- الإنجازات والتحديات المستقبلية

أ- الإنجازات

تتجلى هذه الإنجازات فيما يلي:

- ✓ تحقيق استقرار الأسعار: يعتبر بنك المغرب من المؤسسات التي نجحت في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة خلال العقود الماضية، مما ساهم في استقرار الاقتصاد الوطني.
- ✓ تعزيز النظام المصرفي: من خلال الرقابة الفعالة على القطاع المصرفي، ساهم البنك في تعزيز الثقة في النظام المالي المغربي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ إدارة احتياطيات النقد الأجنبي بنجاح: ساعدت سياسة إدارة الاحتياطيات الأجنبية على حماية الدرهم من التقلبات الكبيرة وضمان استقرار سعر الصرف[25].

ب- التحديات المستقبلية

يمكن أن نجمل هذه التحديات فيما يلي:

- ✓ التقلبات الاقتصادية العالمية: يواجه بنك المغرب تحديات مرتبطة بتقلبات الاقتصاد العالمي، مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلبات أسواق العملات. هذه التحديات قد تؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني وتتطلب استراتيجيات مرنة لإدارتها.
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي: بينما يركز البنك على استقرار الأسعار، يتعين عليه أيضاً دعم السياسات التي تشجع النمو الاقتصادي، خاصة في ظل تزايد البطالة والتحديات المرتبطة بالتنمية المستدامة.
- ✓ التكنولوجيا المالية: مع ظهور التكنولوجيا المالية وازدياد الاعتماد على الخدمات الرقمية، يحتاج بنك المغرب إلى تطوير سياسات رقابية تناسب هذا التحول الرقمي، مع الحفاظ على استقرار النظام المالي[26].

الخاتمة:

يلعب البنك المركزي دورًا حيويًا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي في أي اقتصاد، حيث يعد المسؤول الرئيسي عن إدارة السياسة النقدية، تنظيم القطاع المصرفي، وحماية العملة الوطنية. في كل من الإمارات والمغرب، يقوم البنك المركزي بوظائف متعددة تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار، دعم النمو الاقتصادي، وضمان استقرار النظام المالي. يعد التحكم في التضخم وضمان مرونة النظام المصرفي من أهم الأولويات التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها في كلا البلدين، ولكن بطرق تتفاوت بحسب الخصوصيات الاقتصادية لكل منهما.

في الإمارات، يلعب البنك المركزي دورًا رئيسيًا في الحفاظ على استقرار الدرهم، خاصة في ظل الاقتصاد المفتوح واعتماده على قطاعي النفط والخدمات. من خلال أدوات مثل تعديل أسعار الفائدة وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي، يعمل البنك على مواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مثل أزمة الديون السيادية في 2010 وجائحة كوفيد-19.

أما في المغرب، فإن بنك المغرب المركزي يركز على استقرار الدرهم ومراقبة معدلات التضخم، مع التنسيق الوثيق مع الحكومة لضمان استدامة النمو الاقتصادي. يعتمد البنك على سياسات نقدية مرنة تلائم التغيرات العالمية، مع التأكيد على استقلالية البنك في إدارة السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي عبر تنظيم القطاع المصرفي والرقابة على البنوك.

تُظهر التجربتان الإماراتية والمغربية دورًا حاسمًا للبنك المركزي في حماية الاقتصاد المحلي من الأزمات العالمية، وتعكسان تنوع الأدوات والسياسات التي يتم تطبيقها لضمان التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي.

الهوامش:

[1] – محمد سعيد الكعبي، "دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي" –مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، 2020.ص 34

[2]-"The Role of the Central Bank of the UAE in Economic Stability", Journal of Financial Stability, 2019

[3] – محمد سعيد الكعبي م س ص37

[4] "The Role of the Central Bank of the UAE in Economic Stability", Journal of Financial Stability, 2019

[5].الباز، أحمد. "التجربة الإماراتية في تحقيق الاستقرار المالي". دار الأفق، 2020.ص 69

[6] – محمد سعيد الكعبي م س ص 41

[7] – الباز، أحمد. م س ص 68

[8] – -الباز، أحمد. م س ص 69

[9] – محمد سعيد الكعبي م س ص 43

[10] "The UAE's Banking Sector Resilience During Economic Shocks" – World Bank Working Paper Series, 2020

[11] "The UAE's Banking Sector Resilience During Economic Shocks" – World Bank Working Paper Series, 2020

[12] –– الباز، أحمد. م س ص 71

[13] "The UAE's Banking Sector Resilience During Economic Shocks" – World Bank Working Paper Series, 2020

[14] "The Role of Bank Al-Maghrib in the Economic Stabilization of Morocco", Journal of North African Studies, 2019

[15]– "The Role of Bank Al-Maghrib in the Economic Stabilization of Morocco", Journal of North African Studies, 2019

[16] "دور بنك المغرب في استقرار النظام المالي" – عبد الله بن سليمان، مجلة العلوم الاقتصادية، 2020.ص 86

[17] "Monetary Policy and Financial Stability in Morocco" – IMF Country Reports

[18] "Financial Regulation and Banking Sector Stability in Morocco" – International Journal of Financial Studies, 2021.

[19] – عبد الله بن سليمان، م س ص87

[20] – "الاستقرار المالي في المغرب: التحديات والآفاق" – تقرير صادر عن البنك الدولي، 2021.

[21] – "الاستقرار المالي في المغرب: التحديات والآفاق" – تقرير صادر عن البنك الدولي، 2021.

[22] "Financial Regulation and Banking Sector Stability in Morocco" – International Journal of Financial Studies, 2021.

[23] "Economic Challenges and Monetary Policy in Morocco" – World Bank Working Paper Series, 2020

[24] "Economic Challenges and Monetary Policy in Morocco" – World Bank Working Paper Series, 2020

[25] – عبد الله بن سليمان، م س ص 88

[26] – عبد الله بن سليمان، م س ص 91